او بالعطف علي المحل قال اللقاني كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم هـ
خلافا للش والبصريون والفرق ان المصدر يحرز محله ما بعده اذ لابد
من اضافته اذا خلا من ال والتنوين واضافته معنوية واسم الفاعل
فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية في تقديرا لانفصال
فليتامل انتهي ولعل في العبارة تحريفا والذي في المغني ان للعطف علي
المحل عند المحققين شروطا ظهور ذلك المحل في الفصيح وان يكون
الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وانبني
علي هذا الامتناع مسايل وذكر منها مسيلة اسم الفاعل ومسيلة المصدر
ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتي يكون بال او منونا
او مضافا فدل علي ان من يشترط بقا المجرور يسوي بين اسم الفاعل
والمصدر واورد علي قوله لان الاسم الي اخره انه لا يظهر في المصدر م
الا علي القول بان عمله لشبهه الفعل **قوله** ويحتمل المذهبين قول الناظم الي اخره
اعترض بان قوله تابع ظاهر في انه عطف علي الوضع والاسم بيسمه تابعا **قوله**
عومل معاملة الصفة المشبهة ظاهره انه حينيذ ليس منها والظاهر خلافه
بدليل ما ياتي في باب ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها من ان فاعلا
اذا اريد به الثبوت واضيف الي مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل انهم
اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل الدلالة علي الحدوث واخرجوا به الصفة
المشبهة وممن صرح بانه حينيذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد انها لا تبني
الا من اللازم لانه يكفي اللزوم اما وضعا او كونه بالتحويل او التنزيل **هذا**

باب اعمال اسم المفعول

قوله وهو ما دل علي حدوث ومفعوله قال
الدنوشري الاولي ان يقال ما دل علي حدث وحدوث لانه لا فايدة لذكر الحدوث وحده
لانه ليس من المشتقات ما يدل علي حدوث ومفعوله غيره حتي يذكر لاجل هـ
الاحتراز به عن شي اخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة وفاعله

الصفة

الصفة المشبهة وافعل فلا بد من ذكره في حده ليحترز بهما انتهي وهو كلام
الحفيد برمته **قوله** كثير حرج قال الدنوشري فيه نظر ولعل الصلة
محذوفة اي متحرج به **قوله** وينفرد اسم المفعول بجواز الي اخره قال اللقاني
يعني من غير قبح لانه سيذكر جواز الاضافة في نحو كاتب الاب واخراجه من
حد الصفة المشبهة انتهي ولا يخفي ان صنيع المصنف كالنظم يقتضي ثبوت
الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح لخرج الكلام عن الظاهر
وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول واحوجه الي ذلك ما اسلفه
من انه اذا قصد باسم الفاعل الثبوت اضيف الي مرفوعه وانه باق علي كونه
اسم فاعل ومر ما فيه **قوله** والاصح انه يحمل الي اخره ظاهره ان اسم المفعول
حينيذ يصير صفة مشبهة وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب
لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نايب فاعل وظاهر قول الشارح واما اسم
المفعول اذا اجري مجري الصفة يخالف ذلك فهو اخراج لكلام التسهيل عن
ظاهره وعلي الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قالوه
وتحرير المقام يطلب من حواشينا علي الالفية **قوله** المتعدي الي واحد قضيته
المنع في المتعدي الي اكثر من واحد وسوى المرادي بذكر غير القايم مقام الفاعل نحو مررت
برجل معطي الاب او معطي الاخ او كان مذكورا معه نحو زيد معطي الاب درهما
ومعلم الاخ زيدا قايما **قوله** فانه يرفع السببي علي الفاعلية في بعض الشروح
انه يرفعه علي النيابة عن الفاعل ولما استشهد بمجلوة وجناتها قال فرفع
النايب عن الفاعل مضافا الي ضمير الموصوف فخالف المصنف في الحكم والشارح
في رواية البيت **قوله** ليس علي ان الصفة مشبهة الظاهر ان يقول ليس علي
ما تقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر **قوله**
وجاد الي اخره لا يخفي ان السوال انما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول في
حال اجرايه مجري الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا

Copyright © King Saud University